A40-WP/219[1]
EX/82
5/8/19

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢: أمن الطيران – السياسة

مقترح بشأن الهيكل الإداري للأمن الإلكتروني داخل منظمة الطيران المدني الدولي

(مقدمة من المجلس التنسيقي الدولي لاتحادات صناعات الطيران والفضاء (ICCAIA))

الموجز التنفيذي

إنّ الأمن الإلكتروني للطيران المدني مجال واسع ومعقد ومتعدد التخصصات يحيط بجوانب من تكنولوجيا المعلومات وأمن الطيران التقليدي وإدارة السلامة والآثار المترتبة على عمليات الطيران. ولأنّ الأمن الإلكتروني موضوعٌ ممتدٌ عرضياً فإن لجان الإيكاو وفرقها الدراسية الحالية ليست فعّالة في تنسيق أنشطة مثل الأمن الإلكتروني. وتستدعي الحاجة إنشاء كيانٍ تابع للإيكاو تحكمه الدول الأعضاء بدعم من الصناعة ولا يقيّده الهيكل التنظيمي الحالي للمنظمة. وينبغي أن تكون لدى هذا الكيان القدرة على ضمان التنسيق الفعال لجميع أنشطة الأمن الإلكتروني عبر الإيكاو وعلى الإدارة البينية للأمن الإلكتروني مع التخصصات الأخرى بشكل مناسب. وينبغي أن يكون هذا الكيان مسؤولاً عن وضع استراتيجية موحدة للإيكاو للأمن الإلكتروني وعن تنسيق وتوجيه العمل الذي تقوم به اللجان والمجموعات الدراسية القائمة.

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

أ) الطلب من المجلس إنشاء كيان للأمن الإلكتروني للطيران المدني تحكمه الدول الأعضاء بدعم من الصناعة، ويمكن أن يعمل بشكل مستعرض لتوحيد ومواءمة الأنشطة المتصلة بالأمن الإلكتروني عبر منظمة الطيران المدني الدولي؛

ب) الطلب من المجلس الموافقة على استراتيجية الأمن الإلكتروني التي وضعتها الأمانة العامة المعنية بالأمن الإلكتروني (SSGC) مع التسليم بأن إدارة الأمن الإلكتروني ليست منظمة لمعالجة الطبيعة الأفقية والشاملة للأمن الإلكتروني؛

ج) إصدار تعليمات إلى الأمين العام بالتنسيق مع الدول والصناعة لمواءمة عمليات إدارة مخاطر الأمن الإلكتروني مع الأخذ في الحسبان أعمال المواءمة التي تمت بالفعل على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

د) الطلب من المجلس أن يحثّ الدول من مختلف المناطق على تطوير قدرات إدارة أزمات الأمن الإلكتروني والتنسيق على المستوى الدولي لمنع فقدان ثقة الركاب بسبب حادث قد يقع لأمن الطيران الإلكتروني على المستوى المحلي.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية: السلامة، قدرة وكفاءة الملاحة الجوية، الأمن والتيسير
الآثار المالية:	تخضع الأنشطة المشار إليها في هذه الورقة للموارد المتاحة في الميزانية البرنامجية العادية للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢ و/أو من المساهمات خارج إطار الميزانية.
المراجع:	الوثيقة Doc 10075، القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٦ أكتوبر ٢٠١٦).

[1] قدم المجلس التنسيقي الدولي لاتحادات صناعات الطيران والفضاء هذه الورقة باللغة العربية والإنجليزية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية.

١- المقدمة

١-١ إنّ الأمن الإلكتروني للطيران المدني مجالٌ واسع ومعقد ومتعدد التخصصات يحيط بجوانب من إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن الطيران التقليدي وإدارة السلامة والآثار المترتبة على عمليات الطيران.

١-٢ عادةً ما تبدأ أنشطة الأمن الإلكتروني على أساس حالات منفردة وعلى المستوى المحلي، وهناك حاجة الآن إلى تعزيز التنسيق العام لضمان النظر في جميع الجوانب دون أي ثغرات أو تداخل. وعلاوةً على ذلك، وبالنظر إلى أنّ الأمن الإلكتروني يتقاطع مع العديد من الأنشطة داخل الإيكاو، فمن الضروري ضمان التنسيق السليم بين جميع التخصصات لفرض إنشاء وتطبيق تصميمٍ متكامل ومنهجٍ لصنع القرار، مع الأخذ في الاعتبار سلامة الطيران وأمنه المادي والإلكتروني من بين متطلبات أخرى.

١-٣ لأنّ الأمن الإلكتروني موضوعٌ ممتد عرضياً فإن لجان الإيكاو وفرقها الدراسية الحالية ليست فعّالة في تنسيق أنشطة مثل الأمن الإلكتروني. وتستدعي الحاجة إنشاء كيانٍ تابع للإيكاو تحكمه الدول الأعضاء بدعم من الصناعة ولا يقيّده الهيكل التنظيمي والسياسي الحالي للمنظمة. وينبغي أن تكون لدى هذا الكيان القدرة على ضمان التنسيق الفعال لجميع أنشطة الأمن الإلكتروني عبر الإيكاو وعلى الإدارة البينية للأمن الإلكتروني مع التخصصات الأخرى بشكل مناسب. وينبغي أن يكون هذا الكيان مسؤولاً عن وضع استراتيجية موحدة للإيكاو للأمن الإلكتروني وعن تنسيق وتوجيه العمل الذي تقوم به اللجان والمجموعات الدراسية القائمة.

١-٤ إنّ الغرض من الكيان المذكور هو التقليل إلى أدنى حد ممكن من النفقات العامة والآثار المترتبة على المنظمة والاستفادة قدر الإمكان من الهياكل الحالية لأداء العمل والنظر إلى هذا الكيان بوصفه كياناً لوضع الاستراتيجية والرؤية وتوفير القيادة والتوجيه. وسيتألف الفريق من ممثلي الدول الأعضاء في الإيكاو وخبراء الصناعة وأفراد خبراء في الأمن الإلكتروني الذين سيضطلعون جميعا بالعمل ويقترحون توصيات متفق عليها لاتخاذ قرار بشأنها.

٢- المناقشة

٢-١ مكن لأي كيان مركزي للأمن الإلكتروني أن يعالج بعض المسائل المذكورة في المقدمة إذ يمكنه أن يساعد في دعم الحاجة إلى إدارة عالمية شاملة تغطي أنشطة الأمن الإلكتروني في جميع مجالات الطيران داخل الإيكاو. ويلزم النظر بعناية في نوع الكيان الذي سيُلحق بالإيكاو من أجل النجاح في تلبية احتياجات وأهداف مجتمع الطيران المدني العالمي. كما ينبغي الموازنة بعناية بين إيجابيات وسلبيات مختلف التنظيمات (مثل الفريق أو لجنة للمجلس) والاحتياجات والأهداف المبيّنة هنا.

٢-٢ ويمكن لهذا الكيان المركزي المختص بالأمن الإلكتروني، إذا ما توافرت له الموارد المناسبة، أن يحقق ما يلي:

- نطاق أكبر من خبرات الأعضاء بالإضافة إلى الخبرة في الصناعة وعلى وجه التحديد في موضوع الأمن الإلكتروني في مجال الطيران المدني؛
- نهج متناسق لإدارة المخاطر مع مجموعة من المنهجيات التي يوافق عليها جميع أصحاب المصلحة، بالاستفادة من الخبرات الإقليمية والوطنية؛
- القدرة على إنشاء مجموعات عمل أو توزيع العمل على الكيانات القائمة بهدف تركيز الجهود على وضع المعايير والممارسات الموصى بها والمواد التوجيهية والبرامج وبناء القدرات والمساعدة والتدريب بحسب الحاجة؛

- النظر في جميع قضايا الأمن الإلكتروني (الأمن الإلكتروني لسلامة الرحلات الجوية، والعمليات، والصيانة، والجرائم الإلكترونية وغيرها) عن طريق كيان واحد؛
- فريق من مجموعة مختلطة من خبراء الأمن الإلكتروني وأخصائيي السلامة والعمليات يمثلون جميع أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومات والصناعة. وينبغي أن يشمل ذلك كحد أدنى المطارات وشركات الطيران ومصنّعي الطائرات وموّرديهم ومشغّلي الصيانة ومقدّمي خدمات الملاحة.

٢-٣ بالنظر إلى الطابع الشامل والمتعدد التخصصات للأمن الإلكتروني يُوصى بإقامة تنسيق واسع النطاق مع اختصاصات سلامة الطيران وأمن الطيران، وذلك من خلال إقامة صلات قوية بين لجنة الملاحة الجوية ولجنة التدخل غير المشروع ومجموعات الدراسة واللجان. وإدراكاً للطبيعة السريعة التطور للأمن الإلكتروني والتفاعلات مع التقنيات الجديدة، يجب أن يكون هذا الكيان المعني بأمن الفضاء الإلكتروني قادراً على الاستفادة من مشاركة جميع الخبراء العالميين، بمن فيهم الأفراد والمنظمات خارج قائمة "المنظمات المدعوة" الحالية (https://www.icao.int/about-icao/Pages/Invited-Organizations.aspx).

٢-٤ إقراراً بأنّ المفاهيم المعروضة في إطار استراتيجية الأمن الإلكتروني، التي وضعتها مجموعة الدراسة التابعة للأمانة العامة المعنية بالأمن الإلكتروني (SSGC)، هي مجرد خط أساس مناسب للبناء عليه، فإنّ هذا الكيان المعني بالأمن الإلكتروني ينبغي تكليفه بمهمة وضع وتشغيل خطة عمل لجميع المسائل المتصلة بمجالات الأمن الإلكتروني للطيران المدني كافةً، والحفاظ على رؤية الإيكاو ونطاقها واستراتيجيتها في مجال الأمن الإلكتروني. وينبغي لكيان الأمن الإلكتروني التابع للإيكاو أن يستفيد من المبادرات العديدة والمشتركة الحالية في مجال الأمن الإلكتروني على الصعيدين الإقليمي والوطني كوسيلة للتعجيل بتوصيف واعتماد المعايير والتوجيهات. وينبغي لهذا الكيان المعني بالأمن الإلكتروني أن يضطلع كذلك بما يلي، من جملة أمور أخرى:

٢-٤-١ توحيد استراتيجية مجموعة الدراسة التابعة للأمانة العامة المعنية بالأمن الإلكتروني (SSGC) ومواءمة العمل الذي تقوم به المجموعات واللجان (أي المجموعة المعنية بتنبؤات الحركة الجوية لمنطقة الشرق الأوسط (TFSG)، ولجنة أمن الطيران (AVSEC)، وغيرهما) لوضع مجموعات من مبادئ الأمن الإلكتروني والتدابير والإجراءات الواردة في إطار مبني على ثماني ركائز:

- التعاون الدولي
- الحوكمة
- التشريعات واللوائح التنظيمية الفعّالة
- السياسات
- تشارك المعلومات
- بيان المخاطر العالمية المتصلة بالأمن الإلكتروني في مجال الطيران
- إدارة الحوادث والأثر التشغيلي والاستمرارية
- بناء القدرات والتدريب والثقافة الآمنة للأمن الإلكتروني

٢-٤-٢ النهوض بعمل الفريق العامل المعني بالتهديدات والمخاطر (WGTR)، والعمل على تقييم مخاطر الأمن الإلكتروني للطيران المدني، إما كفريق عمل لهذا الكيان الجديد أو توزيعه بشكل مناسب داخل المكاتب المختلفة. وهناك حاجة ماسة إلى وضع توجيهات ومعايير لضمان نتائج تحليلية قابلة للمقارنة عندما تستخدمها مختلف الدول الأعضاء والمنظمات.

٢-٤-٣ العمل مع مجموعة الدراسة المعنية بإطار الثقة (TFSG) للمساعدة على تنمية نتائج العمل، والمواصلة بعد مرور سنتين على إنشائه في تنسيق النتائج وتطويرها وتوزيع العمل المستمر داخل المكاتب أو حسب الاقتضاء.

٣- الخلاصة

٣-١ إنّ التعاون والتنسيق الدوليين ضروريان لمواءمة السياسات واللوائح لتمكين التشغيل المتبادل واستمرارية العمليات في مجال الأمن الإلكتروني على مستوى العالم. وتُعدّ لجان الإيكاو ومجموعاتها الدراسية الحالية غير فعّالة في تنسيق أنشطةٍ على شاكلة الأمن الإلكتروني. وتستدعي الحاجة إنشاء كيانٍ تابع للإيكاو تحكمه الدول الأعضاء بدعم من الصناعة ولا يقيّده الهيكل التنظيمي الحالي للمنظمة. وينبغي أن تكون لدى هذا الكيان القدرة على ضمان التنسيق الفعال لجميع أنشطة الأمن الإلكتروني عبر الإيكاو وعلى الإدارة البينية للأمن الإلكتروني مع التخصصات الأخرى بشكل مناسب.

– انتهى –